مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 276 (من 17 إلى 24 نوفمبر 2018)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

التطورات والتطلعات الأخيرة حيال السلام الأفغاني

مهمة خليلزاد..... 4

التطلعات حيال السلام الأفغاني 5

التحديات التي تواجه المصالحة المحتملة في أفغانستان..... 5

نظرة إلى الخلافات الداخلية في عهد الرئيس غني

الخلافات بين قادة حكومة الوحدة الوطنية..... 8

الخلافات بين البرلمان والحكومة..... 9

الأسباب الأساسية للخلافات الداخلية 10

مقدمة

ظهرت بوادر أمل جديدة حيال المصالحة الأفغانية بعد أن وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على محادثات السلام المباشرة مع مندوبي طالبان في مكتب قطر السياسي. ازدادت التطلعات نحو السلام بعد أن صرح مبعوث الخارجية الأمريكية الخاص للسلام الأفغاني في كابل أنه يؤمّل في نجاح عملية السلام.

رغم أن الأفغان يؤملون في نجاح عملية السلام الأفغاني بعد خطوات الولايات المتحدة الأخيرة والتطورات في المحادثات مع طالبان نحو وضع حد سلمي للحرب الدامية التي دامت مدة 17 سنة، إلا أن هناك تحديات إذا لم يتم مواجهتها فإنها ستعترض طريق المصالحة وتعرقلها. تقرؤون في الجزء الأول من تحليل الأسبوع الصادر من مركز الدراسات لا ستراتيجية والإقليمية آخر التطورات والعراقيل في عملية السلام الأفغاني.

في الجزء الثاني من تحليل الأسبوع تم تسليط الضوء على الاختلافات داخل حكومة الوحدة الوطنية خلال فترة رئاسة الرئيس الأفغاني أشرف غني. لقد كانت هناك اختلافات عميقة بين قيادات حكومة الوحدة الوطنية والتي حدثت بسبب تقاسم السلطة وبسبب قضايا أخرى خلال السنوات الأربع الأخيرة. لقد تسببت هذه الخلافات في زعزعة الاستقرار السياسي الداخلي في أفغانستان كما ألقت بظلالها السوداء على المجالات الأخرى في البلد. تقرؤون في هذا الجزء من التحليل عن الخلافات الهامة الحاصلة في فترة أشرف غني الرئاسية والأسباب الكامنة وراءها.

التطورات والتطلعات الأخيرة حيال السلام الأفغاني

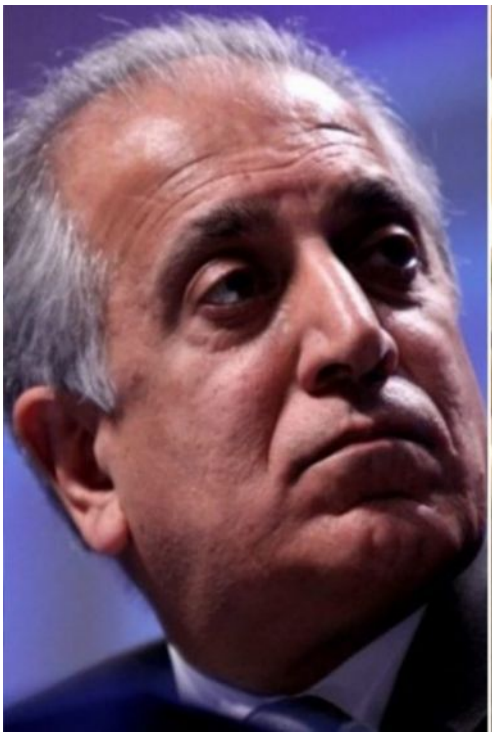

قام مبعوث الخارجية الأمريكية الخاص للسلام الأفغاني زلمي خليلزاد بزيارته الثانية لبعض دول المنطقة – ومنها أفغانستان – بعد المؤتمر المنعقد أخيرا في موسكو حيال المصالحة الأفغانية، كما التقى خليلزاد بمندوبي طالبان في قطر خلال زيارته.

بعد زيارته لقطر، قدم خليلزاد إلى كابل الأسبوع الماضي حيث أبلغ الصحفيين بأنه منشغل بالمحادثات مع كافة الأطراف بما فيها الحكومة الأفغانية وطالبان لأجل إحلال السلام في أفغانستان؛ إلا أنه لم يتم الإعلان عن أي تطورات مهمة في هذا الصدد. وقد أكد أنه يأمل في التوصل إلى اتفاق سلام.

نناقش في هذا المقال المهمة الجديدة لخليلزاد حيال وضع نهاية للحرب في أفغانستان والتي استمرت لسبع عشرة سنة، كما سنسلط الضوء على التطلعات المنشودة حيال إبقاء السلام في أفغانستان والتحديات التي تعترض طريقه.

مهمة خليلزاد

بعد 17 سنة من الحرب الدامية في أفغانستان، أدركت الولايات المتحدة بجلاء أنها لن تقدر على الانتصار في الحرب الأفغانية عن طريق إرسال القوات العسكرية، كما أدركو أن حربهم الطويلة في أفغانستان قد وصلت إلى طريق مسدود. لذا اتجهت الولايات المتحدة إلى المحادثات المباشرة مع طالبان منذ عدة أشهر.

ولأجل هذا الغرض، كلفت الولايات المتحدة زلمي خليلزاد قبل شهرين لقيادة عملية السلام الأفغانية والسعي لعقد محادثات سلام مع طالبان للوصول إلى اتفاق في هذا الشأن. خليلزاد سياسي أمريكي لأصل أفغاني اكتسب معرفة وفيرة بثقافة أفغانسان وحياتها الاجتماعية ولغاتها وسياساتها، كما حصّل خبرة طويلة في العمل وتقديم المشورة لرؤساء أمريكا الأربعة الأخيرين حيال قضايا أفغانستان.

للوصول إلى انسجام في عملية السلام الأفغانية، بدأ خليلزاد مهمته بزيارة استغرقت 10 أيام لخمس دول إقليمية هامة تشمل (أفغانستان، باكستان، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وقطر).

بدأ خليلزاد زياراته بدولة أفغانستان حيث التقى بالرئيس الأفغاني والرئيس التنفيذي للحكومة الأفغانية وعدد من الساسة والقيادات الجهادية في البلد. عرّج خليلزاد بعدها بزيارة لإسلامآباد حيث التقى بالمسؤولين الباكستانيين وحادثهم حيال السلام الأفغاني وطلب منهم المساهمة في إنجاح محادثات السلام. كما تضمنت زيارة خليلزاد الذهاب إلى السعودية والإمارات وقطر.

نتيجة لهذه الجهود، عُقدت محادثات مباشرة بين قيادات طالبان ومندوبي الولايات المتحدة الأمريكية والتي بدورها خلقت آمالا جديدة حيال السلام الأفغاني. في هذا السياق تم الإفراج عن بعض المعتقلين في باكستان من قيادات طالبان البارزين كنتيجة للمحادثات المشار إليها آنفا. بالإضافة إلى ذلك، انضم القياديون الخمسة الذين أُطلق سراحهم من مُعتقل غوانتنامو إلى مكتب طالبان السياسي في قطر للمساهمة في محادثات السلام.

عقب هذه الزيارة، ثنّى خليلزاد بزيارة أخرى للمنطقة بما فيها أفغانستان وأبلغ الصحفيين خلال زيارته لكابل أنه يأمل في نجاح محادثات السلام الأفغاني. وفقا لتقارير وسائل الإعلام الغربية، هناك تحليلات تفيد أن طالبان حادثوا خليلزاد حيال حضور القوات الأجنبية في أفغانستان وموعد خروج القوات الأمريكية، وإطلاق سراح قيادات طالبان وعقد هدنة ومن ثم تشكيل حكومة مؤقتة.

التطلعات حيال السلام الأفغاني

لأول مرة أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها للمحادثات المباشرة مع طالبان لأجل وضع نهاية للحرب الأفغانية التي دامت لمدة 17 سنة. عيّنت الولايات المتحدة لهذه المهمة سياسيا أمريكيا لأصل أفغاني، ولذا تُعد هذه الخطوة أهم خطوة عملية نحو إحلال السلام ووضع نهاية للحرب الدامية في أفغانستان.

من جانب آخر، احتفت طالبان بهذه المحادثات مع الجانب الأمريكي وطالبوا باستمرارها مما ولّد تفاؤلات بنجاح محادثات السلام. كما يُلاحظ في هذا السياق أن لقاءات خليلزاد بالساسة والجهاديين الأفغان وتصريح طالبان بأنهم يريدون عقد محادثات السلام مع الأحزاب السياسية بدلا عن الحكومة الأفغانية أضاءا بصيص أمل للوصول إلى السلام.

أفاد مندوبو طالبان في مؤتمر موسكو أنهم لا إشكال لديهم مع الأفغان في حال خروج القوات الأجنبية من أفغانستان وأنهم سيحلون جميع الأزمات عن طريق المحادثات. مثل هذه التصريحات توجِد آمالا بنجاح محادثات السلام الداخلي- الأفغاني، ولذا من المُتوقع أن تصل طالبان من خلال المحادثات إلى اتفاق مع الأطراف الأفغانية كذلك.

بالإضافة إلى ما ذُكر، فإن تصريح زلمي خليلزاد للصحفيين في كابل بأنه يُؤمّل في نجاح محادثات السلام مع طالبان يُعد في حد ذاته ضوءً أخضر وبارقة أمل لإحلال السلام في أفغانستان. في الوقت ذاته، يرى محللون أنه مع اقتراب دورة ترامب الرئاسية لنهايتها سيحاول أن يضع حدا للحرب الأمريكية في أفغانستان – والتي كانت أطول حرب أمريكية في التاريخ - للحصول على أكبر أصوات في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

التحديات التي تواجه المصالحة المحتملة في أفغانستان

مع أن الجهود قد تمت مضاعفتها في الأشهر الأخيرة لإحلال السلام؛ إلا أن هناك تحديات تواجه السلام الأفغاني المنشود، من أهمها ما يلي:

أولا؛ محادثات السلام مع طالبان هي مهمة زلمي خليلزاد في الوقت الراهن. انتصار خليلزاد في مهمته يعني نجاح محادثات السلام الأفغاني. إلا أن ما يُقلق منه هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أهم مطالب

طالبان (انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان)، وهل ستستجيب الولايات المتحدة لهذا المطلب أم أن طالبان ستصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة حيال بقاء القوات الأجنبية في أفغانستان؟ هناك تحليلات تفيد أنه ربما تكون طالبان قد حادثت الجانب الأمريكي حيال معسكراتهم في أفغانستان، ولذا قد يصلون إلى اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد.

ثانيا؛ يُعد موقف الحكومة الأفغانية حيال هذه المحادثات تحديا آخر في هذا الصدد. مما اشترطته طالبان أنها لن تُحادث الحكومة الأفغانية، ولذا خطت الولايات المتحدة نحو عملية السلام. ولكن من جانب آخر، ما زالت الحكومة الأفغانية تؤكد على أن تكون المحادثات بين الأطراف الأفغانية كما أنها لا ترغب في أن يتم تهميشها في المحادثات. لذا بدأ القصر الرئاسي الأفغاني مواجهته للأحداث بإنشاء لجنة تحت مسمى "لجنة السلام الاستشارية" والتي ستتكون من مندوبي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة واستشاريين محليين من ولايات أفغانستان البالغ عددها 34 ولاية. تأسيس هذه اللجنة يفسح المجال لمجلس السلام الأعلى الأفغاني من جانب، كما أنه من جانب آخر ليس إلا تكرارا للمحاولات المخفقة التي سعى نحوها المجلس الأعلى للسلام الأفغاني كما أنه يعرقل ويؤخر مسيرة محادثات السلام الجارية.

ثالثا؛ تأسيس حكومة مؤقتة ومن ثم ماهية الحكومة المقبلة بعد اتفاقية السلام المحتملة مشكلة أخرى قد تعترض طريق المصالحة. لقد طالبت طالبان دائما بإمارة إسلامية، وبعض التكتلات داخل الحكومة الأفغانية تعتبر الأنظمة الديمقراطية وبعض التحولات الأخرى في البلد منجزاتٍ لهم، ولذا لن يرضوا بالتخلي عن ما حصلوا عليه من إنجازات. مع إن من يعترضون طريق المصالحة الأفغانية تحت شعار المحافظة على المُنجزات هم من يطلبون بشكل مباشر استمرار الحرب الدامية الحالية في أفغانستان ولذا من الضروري مكافحة مساعيهم. النهاية

نظرة إلى الخلافات الداخلية في عهد الرئيس غني

وصل أشرف غني إلى رئاسة الجمهورية في أفغانستان بعد انتخابات تعتبر هي الأصعب في تاريخ أفغانستان والتي حدثت بشأنها ضجة كبيرة وخلافات. هذه الانتخابات والتي أجريت عام ٢٠١٤م وصلت الخلافات بشأنها إلى حد تشكلت في النهاية حكومة الوحدة الوطنية بين فريق عبدالله عبدالله الانتخابي، وفريق أشرف غني الانتخابي طبقا لاتفاقية سياسية وبوساطة جـون كيري وزير الخارجية الأمريكية السابق. انشغلت حكومة الوحدة الوطنية بالخلافات الداخلية منذ بدء عملها. اشتدت هذه الخلافات عاما بعد عام وأثرت على مجالات مختلفة في البلاد. لذلك فإن الحكومة واجهت خطر عدم الاستقرار السياسي نتيجة للخلافات الداخلية.

كيفية بدء الخلافات الداخلية، والخلافات بين قادة حكومة الوحدة الوطنية، والاختلاف بين الحكومة والبرلمان، وأسباب هذه الخلافات في عهد الرئيس غني، هي قضايا نتطرق إليها في هذا التحليل.

الخلافات بين قادة حكومة الوحدة الوطنية

الخلافات الداخلية أمر طبيعي في جميع بلدان العالم؛ ولكن في أفغانستان سيما في عهد الرئيس غني الذي ترأس حكومة ائتلافية؛ كان هذا الأمر بارزا إلى حد واجه البلد بسببها خطر عدم الاستقرار السياسي أحيانا.

هذا النوع من الحكومة (الوحدة الوطنية) التي قسمت السلطة بين فريقي الدكتور عبدالله وأشرف غني بشكل ٥٠ – ٥٠؛ هو بنفسها كان سببا لبدء الخلافات الداخلية بين السياسيين الأفغان؛ لأن حكومة الوحدة الوطنية تشكلت نتيجة لاتفاقية سياسية خلافا للدستور الأفغاني، وكانت هناك انتقادات شديدة عليها منذ بدء عملها. كانت هناك خلافات بين فريقي عبدالله وغني في البداية، ثم حدثت خلافات أيضا بين كل فريق منهما مع نفسه. كانت هناك خلافات شديدة في البداية بين قادة حكومة الوحدة الوطنية على تشكيل الحكومة وتقسيم السلطة، ثم حول تعيين الوزراء، وتوزيع المناصب الحكومية الرفيعة سيما السفارات. ووصلت هذه الخلافات في فترة من الفترات إلى حد انتقد الرئيس التنفيذي بشدة رئيس الجمهورية وطريقة عمله خلال سنتين وعدم تنفيذه لمواد الاتفاقية السياسية التي تشكلت بموجبها حكومة الوحدة الوطنية.

نظرا لهذه الخلافات؛ في العام الأول من حكومة الوحدة الوطنية انتقد بعض المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى انتقدوا عمل الحكومة، كما أن بعضهم تركوا مناصبهم. منهم جيلاني بوبل رئيس الإدارة المستقلة للحكم المحلي، ورحمة الله نبيل رئيس المخابرات الأفغانية، ونورالحق علومي وزير الداخلية، ويوسف نورستاني رئيس اللجنة المستقلة للانتخابات، وداود شاه صبا وزير المعادن، وميرزا خان رحيمي حاكم محافظة هلمند، وعمر سابي حاكم محافظة كندز، ومسؤولون آخرون.

من جهة أخرى؛ الخلافات والمشدات بين رئيس الجمهورية ونائبه الأول هي جانب آخر من الخلافات الداخلية. انتقد الجنرال دوستم الرئيس غني بشدة واتهمه بالعنصرية في بداية عام ١٣٩٥هـ ش لأنه لم يحصل على حقه من الحكومة بشكل كاف، وقال أنه لم يحصل على صلاحيات النائب الأول في الحكومة حتى الآن.

أثناء هذه الخلافات؛ حدثت ما يسمى بقضية أحمد ايشتشي وسبب توسيع نطاق الخلافات الموجودة بين الرئيس ونائبه الأول. الجنرال دوستم المتهم في قضية أحمد ايشتشي بإيذائه الجنسي؛ دخل في ائتلاف مع حزبي الجمعية والوحدة في مدينة أنقرة التركية تحت مسمى "الائتلاف الكبير لإنقاذ أفغانستان" . هذا الائتلاف واجه الضعف بعد أن منع الجنرال دوستم من العودة إلى أفغانستان، ولم تحصل طائرته السماح

بالهبوط في مطار بلخ. ولكن بعد فترة، عاد دوستم إلى البلاد عندما اعتقل أحد قادته في شمال البلاد قام الشعب أياما بمظاهرات كبيرة في بعض المحافظات شمالي البلاد.

بالإضافة إلى خلافات دوستم مع رئيس الجمهورية؛ كان هناك بعض المسؤولين المحليين أيضا على خلاف مع الحكومة المركزية. منهم؛ عطاء محمد نور حاكم ولاية بلخ الأسبق الذي كان يرى نفسه جزءا من حكومة الوحدة الوطنية ولم يكن يترك منصب حاكم الولاية، واعتزل عنه أخيرا نتيجة لبعض الاتفاقيات بعد مفاوضات طويلة مع القصر الرئاسي.

عموما؛ خلال السنوات الأربع من فترة حكومة الوحدة الوطنية؛ فإن الخلافات كانت شديدة بين مسؤولي الحكومة، والتي كانت تنحل عادة ما بعد فترة بوساطة أشخاص من الداخل أو مسؤولين من دول الخارج.

الخلافات بين البرلمان والحكومة

جانب آخر من الخلافات الداخلية في عهد الرئيس غني كان هو الخلاف بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. استمرار عمل الوزراء بشكل مؤقت في تشكيلة حكومة الوحدة الوطنية من القضايا المهمة التي سببت الخلافات بين الحكومة والبرلمان. لأن البرلمان طلب من الحكومة مرارا وتكرارا تقديم وزراء جدد إليه لأخذ الثقة من مجلس النواب. لكن تقديم وزراء جدد أخذ وقتا طويلا في البداية، وقدمت الحكومة عددا من الوزراء أعطى البرلمان ثقته لأحد عشر منهم، إلا أن بعضا من الوزراء يعملون بشكل مؤقت بعد مضي أكثر من أربع سنوات من عمر الحكومة.

قضية أخرى التي أدت إلى خلافات شديدة بين الحكومة والبرلمان وأيضا بين أعضاء البرلمان أنفسهم؛ هي قضية إقامة لويا جيرغا وتعديل الدستور. بالإضافة إلى ذلك؛ فإن توزيع بطاقات الهوية الإلكترونية أيضا من القضايا الخلافية الأخرى. رفض البرلمان مرسوم رئيس الجمهورية بهذا الشأن، ولكن أيده مجلس الشيوخ، وحصل على رأي الثقة من قبل اللجنة المشتركة من مجلسي البرلمان.

بلغ هذه الخلافات بعض الأحيان إلى حد وقف بعض أعضاء البرلمان الكبار في جهة مخالفة للحكومة تماما، وانتقدوا طريقة عمل حكومة الوحدة الوطنية في ائتلافات معارضة للحكومة.

الأسباب الأساسية للخلافات الداخلية

- **تشكيل حكومة ائتلافية:** تشكلت حكومة الوحدة الوطنية بعد مشدات انتخابية على أساس توافق سياسي بين فريقين انتخابيين الذين كانت بنيتا كل فريق تعتمد المصالح الشخصية ولم تكن لها صورة طبيعية. ولذلك؛ عندما كانت مصالح أحد الطرفين تواجه إلى الخطر؛ كان يخالف الطرف الآخر، وظهرت هذه الخلافات في النهاية داخل كل فريق أيضا. على سبيل المثال، الخلافات بين عطا محمد نور وعبدالله عبدالله.

- **تضارب المصالح الشخصية:** تضارب المصالح الشخصية للمسؤولين الحكوميين هو أحد العوامل للخلافات الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية في عهد الرئيس غني. حدثت الخلافات بين المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى عندما تعارضت مصالحهم الشخصية. كثير من الذين لهم مناصب حكومية لم يكن لديهم ما يستطيعون قوله خلافا للحكومة؛ ولكن عندما كانوا يعزلون عن مناصبهم؛ يتخذون موقفا معارضا لها، وكانوا ينتقدون عمل الحكومة، أو يشكلون ائتلافا سياسيا يترأسونه، أو يدخلون في أحد الائتلافات السياسية ضد الحكومة.

- **عدم تنفيذ التعهدات؛** أحد العوامل الأساسية للخلافات الداخلية في عهد الرئيس غني؛ هو عدم تنفيذ التعهدات التي شُدّد على العمل بها مرارا. في البداية، سيما في فترة الدعايات الانتخابية؛ تعهد كل فريق مع أعضائه بتنفيذ وعود، و واجه خلافات داخلية لعدم تنفيذه تلك الوعود. كما أن عدم تنفيذ اتفاقية حكومة الوحدة الوطنية التي كانت بين الفريقين الانتخابيين كان هو السبب الآخر من أسباب الخلاف وعدم وجود الثقة بين الجانبين.

مع كل ذلك، يجب القول أن وجود الخلافات بين السياسيين أو المسؤولين الحكوميين في فترة رئاسة أشرف غني والتي اتهم بعضهم بعضا بالقومية والتمييز العنصري في بعض الأحيان؛ أثرت على الروح العام للشعب.

ازدادت الخلافات بين الشعب الأفغاني في بعض القضايا مثل (بطاقات الهوية الإلكترونية، وإقامة لويا جيرغا، وقضية تعديل الدستور) على أساس القومية والجهة (الجغرافيا) طيلة أربع سنوات الماضية، القضايا التي كان هناك خلاف بشأنها بين مسؤولي حكومة الوحدة الوطنية. وازدادت العصبية والتمييز، وبعدت الهوة وتعمقت بين الشعب يوما بعد يوم.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: **202564049 (+93) – 784089590 (+93)**

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** **764747548 (+93)** zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** **784249421 (+93)** ahmadshahr786@gmail.com